

قياس أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على نمو الاقتصاد الليبي - للفترة (1975 - 2015)

■ د.يوسف يخلف مسعود* ■ د.سامي عمر ساسي**

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من أثر تقلبات أسعار النفط على نمو الاقتصاد الليبي في المدى الطويل والقصير. وأعتمدت على أسلوب التكامل المشترك "Co - integration tests" للتحقق من وجود علاقة في المدى الطويل، وأسلوب "VECM" للتحقق من وجود علاقة في المدى القصير. وأسفرت نتائج التقدير في المدى الطويل عن وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط العالمية، ووجود علاقة عكسية بين أسعار النفط العالمية والناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير.

المقدمة

إن ارتباط النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط به، يجعلها تتأثر بأهم الأحداث التي تحدث على المستويين المحلي والدولي، خاصة في الأوضاع السياسية غير المستقرة، سواء كان هذا الوضع داخليا أو خارجيا. وتتمثل آثار عدم الاستقرار بشكل مباشر في التقلبات السريعة لأسعار النفط، ولا يذهب وهن البعض إلى أن نقص الامدادات من النفط هو المسبب الرئيسي لتقلبات أسعار النفط، بل هناك عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها مثل المضاربة في السوق العالمي، والهلع خلال المشاكل السياسية، والحروب والتغيرات المناخية والكوارث (السعيد رويج، 2013).

وبتتبع تقلبات أسعار النفط خلال العقود الماضية، يلاحظ أن أسعار النفط قد مرت بتقلبات حادة وذلك كما توضحه النقاط التالية:

* عضو هيئة التدريس قسم الاقتصاد بجامعة المفتوحة

** عضو هيئة التدريس قسم الاقتصاد بجامعة المفتوحة

1 - الأزمة النفطية عام 1973، لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار النفطية وتقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث قررت المنظمة في سنة 1973 زيادة أسعار النفط من جانب واحد لتقفز من «3 دولار/ برمیل» في أكتوبر 1973 إلى «12 دولار/ برمیل» (Durousset, 1999; & AZREEN, 2010).

2 - الأزمة النفطية عام 1979، عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ خلال سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب (العراقية - الإيرانية) من «13 دولار/ برمیل» إلى «32 دولار/ برمیل» خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية (ابراهيم شحاتة، 1989).

3 - الأزمة النفطية عام 1986، في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1986 انخفض سعر النفط بشدة، إذ انخفض سعر نفط بحر الشمال إلى «17.70 دولار/ برمیل»، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة، بعد أن توقفت فترة من الزمن، وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من «13 دولار/ برمیل» (ضياء الموسوي، 1990).

4 - الأزمة النفطية عام 1990 - 1991: تعرض سوق النفط العالمية في بداية التسعينيات لأزمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية والتي ارتفعت الأسعار على إثرها في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت «40 دولار/ برمیل» (بوشول السعيد ومحمد مصباحي، 2015).

5 - الأزمة النفطية عام 1998، في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 تعرض سوق النفط العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب. فتدهورت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن «10 دولار/ برمیل» في ديسمبر من نفس السنة (نويس جيوستي، 2007).

6 - الأزمة النفطية عام 2004، تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط في أغلب أشهر السنة، ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الرسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى «36 دولار/ برمیل» وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987 (ضياء الموسوي، 2005).

7 - الأزمة النفطية عام 2014: شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015، فقد انخفض سعر البرميل الواحد من «105.4 دولار/ برميل» في يونيو 2014 إلى «44.4 دولار/ برميل» في يناير 2015، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008، بسبب الأزمة المالية العالمية حيث وصل سعر البرميل الى «37 دولار/ برميل» في ديسمبر 2008، (بوشول السعيد ومحمد مصباحي، 2015). واستمرت تداعيات الأزمة النفطية حتى وصل سعر البرميل مع بداية 2016 إلى رقم قياسي جديد لم يسبق له مثيل تقريباً، حيث بلغ سعره «30 دولار/ برميل».

مشكلة البحث

تمثل العائدات النفطية الشريان الرئيس في نمو الاقتصاد الليبي، وذلك في ظل المساهمة الضئيلة أو شبه المعدومة من تمويل الاقتصاد الليبي عبر القطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، وقطاع البناء، والتشييد والقطاع الزراعي. وبالتالي تكمن المشكلة الرئيسية في أن التقلبات السعيرية للنفط تُعد من أهم المحددات الرئيسية لاستقرار أو اختلال الاقتصاد الليبي، وهو ما برهنته الأزمة المالية التي يمر بها الاقتصاد الليبي خلال السنوات الخمس الأخيرة من فترة الدراسة، بسبب التجاذبات السياسية التي تمر بها البلاد وترافقها مع تقلبات أسعار النفط العالمية، والتي بدورها أحالت الكثير من المؤشرات الاقتصادية بالاقتصاد الليبي من حالة الفائض أو الاستقرار إلى حالة العجز وعدم الاستقرار الاقتصادي.

عليه، مما تقدم يمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: هل فعلا الاقتصاد الليبي هش إلى الدرجة التي تؤثر فيه تقلبات الأسعار العالمية للنفط، وتحيله من حالة الفوائض والاستقرار، إلى العجز وعدم الاستقرار الاقتصادي؟

الفرضية

تفترض الدراسة أن لتقلبات أسعار النفط في اتجاه الصعود لها آثار إيجابية في المدى القصير، إلا أنها ستؤول إلى سلبية على نمو الاقتصاد الليبي في المدى الطويل.

الإهداف

1 - تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من أثر تقلبات أسعار النفط على نمو الاقتصاد الليبي في المدى الطويل والقصير.

2 - بيان لمتخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية لليبي، أن الاعتماد على مورد النفط يُعد خطأً استراتيجياً، وأن تحديد إيرادات النفط يعتمد على أسعار النفط العالمية التي هي عرضة للتدهور في أي وقت وفق عوامل خارجة عن سيطرة الدول المصدرة للنفط الأمر الذي يؤثر على العوائد، ويتسبب في إرباك جميع خطط وبرامج التنمية الخاصة بالحكومة الليبية، والتي اعتمدت على مورد النفط دون تنويع مصادر الدخل بالقطاعات الأخرى.

الأهمية

تكمن أهمية الدراسة في تحديد الأثر الذي يتعرض له الاقتصاد الليبي جراء تقلبات أسعار النفط العالمية، وأيضا إيضاح لمتخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية بالاقتصاد الليبي أن الاعتماد على المورد الطبيعي بشكل كبير خطأً استراتيجي سيؤدي في النهاية إلى مشاكل مفاجئة تفضي إلى عدم الاستقرار بالاقتصاد، مما قد ينقل الاقتصاد الليبي إلى حالة العجز طويل الأمد.

الحدود

تتخذ هذه الدراسة من الفترة الزمنية الممتدة من 1975 إلى 2015 فترة زمنية لها، وتتخذ من الاقتصاد الليبي حداً مكانياً لها.

المنهجية

تتخذ هذه الدراسة من المنهج التحليلي الكمي أداة لها من أجل اختبار فرضيات الدراسة، وذلك عبر استخدام أدوات الاقتصاد القياسي المتمثلة في اختبارات جذور الوحدة "Unit root tests"، واختبارات التكامل المشترك "Co - integration tests"، وتقدير العلاقة في المدى القصير.

الدراسات السابقة

تتضارب الأبحاث والدراسات في الجزم بأثر أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي، حيث تشير بعضها إلى أن الأثر طردي وأخرى تؤكد أنه عكسي، في حين ترى أبحاث أخرى أن العلاقة مختلطة بين الطردي والعكسي، وأخرى تنفي قطعاً وجود أي أثر لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

إن اثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي طردي تزايدى هذا ما توصلت له الدراسات التالية حول العديد من الدول النفطية وغير النفطية، حيث أثبتت

دراسة «مجاهد» التي أجريت على الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الإماراتي للفترة (1992 - 2008)، أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي بالجزائر والإمارات (خوييدات مجاهد وودان بشير، 2013). وفي ذات الاتجاه بينت دراسة على دول الشرق الأوسط (السعودية وإيران والإمارات والكويت وسوريا ومصر) للفترة (1986 - 2011)، أن ارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى ازدهار التجارة الأمر الذي يزيد من النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط (Aslanoğlu, et. al., 2013). كما اتفقت دراستي كل من «زيدان» والهاشمي» على نفس النتيجة والتي أجريت على الاقتصاد الجزائري لمدة ثلاثة العقود الماضية، أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى زيادة معدل نمو الصادرات النفطية للجزائر بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة حجم الإيرادات المالية ومن ثم نمو الاقتصاد بالمدى الطويل (حاج بن زيدان، 2011 وطارق الهاشمي والزهرة فرحاني، 2015).

وفي نفس السياق أفصحت دراسة أجريت على الدول العربية النفطية على وجود علاقة طردية بين سعر النفط وتمويل التنمية الاقتصادية فيها. وفيما يخص التأثير بتقلبات أسعار النفط أظهرت الدراسة أن الدول النفطية الخليجية وليبيا ثم الجزائر أكثر تأثراً لاعتماد اقتصادياتها على النفط. وتقل درجة التأثير في الدول غير النفطية ولكنها منتجة للنفط كاليمن والسودان ثم سوريا ومصر وموريتانيا. أما الدول غير المنتجة للنفط فالتأثير فيها محدود جدا (نعيمة حمادي، 2009).

على نفس الصعيد أظهرت دراسة على الاقتصاد الباكستاني للفترة (1990 - 2008) أن ارتفاع أسعار النفط له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بباكستان، وكذلك على الإنفاق الحكومي، وعلى أسعار الأسهم الحقيقية، وانخفاض سعر الفائدة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من الناتج القومي الحقيقي بباكستان (AdiqaKiani, 2009).

كما أيدت دراسة "Colovnin" على الاقتصاد الروسي أن لارتفاع أسعار النفط آثار إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي الروسي ولكن ليس بالكبير، إلا أنه لتقلبات أسعار النفط أثر سلبي على الصادرات غير النفطية (Golovnin, et. al., 2015).

وتطابقت مع نفس النتائج آنفة الذكر دراسة على ماليزيا للفترة (1980 - 2010) حيث بينت أن التغيرات في أسعار النفط له أثر إيجابي على الناتج القومي الماليزي في المدى القصير. (Yusma, et al., 2013).

وأثبتت دراسة أجريت على 26 دولة مصدرة للنفط وهي (كندا وفرنسا وإيران

وايطاليا وكازاخستان والنرويج وسنغافورة وبريطانيا وأمريكا وفنزويلا وماليزيا وهولندا وألمانيا وأستراليا واندونيسيا وبنغلاديش وبلجيكا واليابان وكينيا والدنمارك ومصر والسويد وتايلاند والمكسيك والسويد والهند) للفترة (1990 - 2009)، أن هناك أثرا طرديا لصددمات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للنفط (Monjazeb, et. al., 2013).

وتوصلت دراسة أجريت على (لتوانيا - فرنسا - هولندا - ألمانيا - بولندا - لاتفيا) للفترة (1995 - 2012)، أنه هناك أثرا ضمنيا لأثر التجارة بين هذه الدول، وأن 50٪ من الزيادة في أسعار النفط في المدى القصير والطويل يؤثر طرديا على المعدل الحقيقي لنمو الناتج القومي الإجمالي في لتوانيا وكان متوقع أن يكون أثره سلبيا (Baghirov, 2014). وخلصت دراسة "Boheman" على 11 دولة مصدرة للنفط و8 دول غير مصدرة للنفط والتي اتخذت الفترة (1980 - 2008) كحد زمني لها، إلى أن أثر ارتفاع أسعار النفط بمقدار 1٪ يؤدي إلى نمو معدل الناتج القومي الإجمالي للدول المصدرة للنفط بمقدار 0.145٪ والغير الدول غير مصدرة للنفط بمقدار 0.141٪، أي أن العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي طردية (Boheman et. al., 2015).

وفي نفس السياق كشفت دراسة على الولايات المتحدة الأمريكية للفترة (1970 - 2010) أن أثر الزيادة في أسعار النفط موجب على الناتج القومي الإجمالي الأمريكي (Restrepo, 2011). وأبرزت دراستي "Hamilton" و"Hooker" أن ارتفاع أسعار النفط يخفض من درجة النمو في حين انخفاضها لا يؤثر بدرجة عالية على نمو الإنتاج (Hamilton, 1996; Hooker, 1983).

وعلى صعيد آخر بينت العديد من الدراسات أن العلاقة السببية بين تغيرات أسعار النفط والنمو الاقتصادي غير ثابتة في المدى القصير والمتوسط (Rasche, 1999; et. al., 1977; Hamulton; 1983; Harrison, et. al., 1984; Yacel, et. al., 1999).

كما إن أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي عكسي تناقضي هذا ما توصلت له الدراسات التالية حول العديد من الدول النفطية وغير النفطية، حيث أظهرت نتائج الدراسة التي أجريت على عدد من الدول النفطية وغير النفطية وهي (إيران والسعودية وفنزويلا والكويت ونيجيريا والجزائر والمكسيك واندونيسيا والنرويج وكندا) للفترة (1975 - 2000) أن لتقلبات أسعار النفط أثر عكسي على النمو الاقتصادي للناتج

المحلي الإجمالي (khasragh, et. al., 2011).

وعلى نفس الغرار خلصت دراسة على مجموعة دول من الدول النفطية للفترة (1973 - 2012) أن هناك علاقة سلبية في المدى الطويل بين أسعار النفط والنتائج المحلي الإجمالي (Suleiman, 2013). وأفصحت دراسة "Bouzid" على الاقتصاد التونسي للفترة (1960 - 2009) أن تقلبات أسعار النفط تؤثر على الدول النامية بشكل عام والاقتصاد التونسي يعاني منها أيضاً، وإن ارتفاعها يؤثر بشكل يومي على المستهلك التونسي، وأن أثر تقلبات الأسعار النفطية على الناتج المحلي الإجمالي التونسي سلبي بالمدى الطويل والقصير (Bouzid, 2012).

ولم تشد دراسة "Estrada" على الاقتصاد الإسباني للفترة (1965 - 2008) عما سبقها، حيث وجدت أن الإصلاحات عبر آلية لزيادة المنافسة وتحسين الدخل يساعد على المدى الطويل في تخفيض الأثر السلبي المرتفع لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي (Estrada, et. al., 2009). وأفصحت دراسة على الدول الصناعية الرئيسية في العالم أن لتقلبات الأسعار النفطية أثر على الناتج القومي الإجمالي، وأن الدول المصدرة للنفط لزيادة أسعار النفط أثر سلبي على نمو الأنشطة الاقتصادية بشكل عام، إلا اليابان. بالإضافة إلى أن زيادة أسعار النفط لها أثر سلبي على بريطانيا وطردي على النرويج (Jiménez - Rodríguez, et. al., 2004).

وعلى نفس الصعيد بينت دراسة على السويد وأمريكا، أن الاقتصاد لم يظهر نمطا للعلاقة السلبية بين النمو الاقتصادي وزيادة أسعار النفط، بينما الاقتصاد الأمريكي ظهر أكثر حساسية للزيادة في الأسعار والأثر سلبي على نموها الاقتصادي (González, et. al., 2009). ولاحظ بحث على الاقتصاد الهولندي للفترة (1981 - 2007)، أن هناك علاقة سببية بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في المدى القصير، إلا أنها غابت هذه العلاقة في المدى الطويل (Tiru, et. al., 2011). وأظهرت دراسة على الاقتصاد الكيني للفترة (2005 - 2012) أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى خفض النمو الاقتصادي. (NJANGIRU, 2013).

وبينت دراسة على الاقتصاد الأمريكي للفترة (1970 - 2008)، أن هناك تأثيرات سلبية ضعيفا لتقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي الأمريكي، إلا أنه بالرغم من ارتفاع أسعار النفط بشكل حاد في السبعينات وأوائل الثمانينات وارتفعت بقوة في بداية سنة 2000، إلا أن نشاط الاقتصاد الأمريكي استمر في التوسع حتى في الأزمة المالية العالمية سنة 2008

بسبب كفاءات الاستثمارات بالولايات المتحدة (Balke, et. al., 2010).

وفي نفس الاتجاه أكدت دراسة أجريت على 11 دولة (اندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وهونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان والصين واليابان وأمريكا) أن هناك أثرا سلبيا للارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي (Abeyasinghe, 2001). وكشفت دراسة أعدت على الاقتصاد الصيني للفترة (1998 - 2008) أن زيادة أسعار النفط لها أثر عكسي على النمو الاقتصادي (Tang, W., et al., 2010). وأبرزت دراسة على الاقتصاد الباكستاني للفترة (1972 - 2011)، أنه لا يوجد أثر لتقلبات أسعار النفط على نمو الاقتصاد الباكستاني في المدة القصيرة، إلا أن أثرها سلب في المدى الطويل (Nazir, et. al., 2014).

بالرغم من الاختلاف الشديد بين سيل من الدراسات والأبحاث التي تم عرضها آنفا حول طبيعة أثر العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي، إلا أن دراسة «بوكري» التي أجريت على الاقتصاد الجزائري للفترة (2000 - 2012)، ترى أن العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي مختلطة أي طردية وعكسية معًا، أي أن الزيادة في أسعار النفط ستؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير، ولكنها ستؤول إلى سلبية في المدى الطويل، ويوصى البُحاث على ضرورة وضع سياسة اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط. (رقية بوكري ونوراليقين عرباوي، 2013)

بعد عرض التعارض الواضح في تحديد اتجاه أو أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي، يلاحظ أن دراسات أخرى تناقش مدى وجود أثر من عدمه للعلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، حيث ترى بعضها أن هناك تأثيرا وبعضها ينفي وجود الأثر من أصله. حيث برهنت دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة (1970 - 2009) أن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالا أو توازنا. (السعيد رويج، 2013، قويدري قوشيح بوجمعة، 2009). وخلصت دراسة على الاقتصاد البريطاني للفترة (1987 - 2014)، أن نتائج تقلبات أسعار النفط العالمية على الاقتصاد البريطاني يعتمد على نوع صدمة النفط. فعندما تزداد أنشطة الاقتصاد العالمي فإن ذلك لا يصيب الاقتصاد البريطاني بالكساد في المدى القصير. إلا أن النقص في عرض النفط يسبب في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي البريطاني مباشرة، وأن زيادة أسعار النفط تقلل من عجز الإنفاق الحكومي. (Lorusso, et. al., 2015).

وكشفت دراسة على دول مجلس التعاون الخليجي أن الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط خلال النصف الثاني من 2014، قد ساهم في التأثير على النمو الاقتصادي وعلى اتجاه سوق الأسهم بسبب التأثير المعنوي والنفسي (بوشول السعيد ومحمد مصباحي، 2015). وبينت دراسة أجريت على ثلاث دول (اليابان وأمريكا والصين) أن الدول المتقدمة (اليابان وأمريكا) يوجد أثر فيها لتقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي وهو أكثر اعتدالا من اقتصاد الدول النامية (الصين) (Toshino, Taghizadeeh - Hesary, 2014, et. al., 2015).

وأظهرت دراسة أجريت على أكبر أربع دول في منظمة الأوبك (الإمارات العربية المتحدة، والسعودية والكويت، وفنزويلا) للفترة (2003 - 2010)، أنه خلال الأزمات الاقتصادية الكبيرة «مثل الأزمة المالية في 2008» يكون لتقلبات أسعار النفط تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط (Ffiti, et. al., 2014). وأكدت دراسة على الاقتصاد النيجيري للفترة (1970 - 2010)، أن هناك تأثيرا لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد النيجيري بالمدى الطويل، وتقتصر الدراسة الاعتماد على قطاعات أخرى مثل قطاع الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها من القطاعات، للحد من أثر تقلبات أسعار النفط على نمو الاقتصاد النيجيري بالمدى الطويل (Moses, 2013). وأفصحت دراسة استخدمت بيانات ربع سنوية للفترة (1958 - 2008) على الاقتصاد الأمريكي أن هناك أثرا لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي (Soojin, 2012). وفي نفس الاتجاه كشفت دراسة استخدمت بيانات ربع سنوية من (1963 - 2013)، على جنوب أفريقيا أن هناك قدرة تنبؤية لأثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي الحقيقي في الأقاليم منخفضة النمو. وأظهرت الدراسة أيضًا أن الأقاليم المنخفضة النمو أقصر عمرا من الأقاليم ذات النمو المرتفع (Balcilar, et. al., 2014).

إلا أنه على صعيد آخر ترى بعض الدراسات عدم وجود أثر لتقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي، حيث أكدت دراسة على جمهورية التشيك للفترة (1995 - 2011) أن تقلبات أسعار النفط ليس لها أي تأثير على الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية التشيك (Hajko, 2012). وعلى نفس الفرار أظهرت دراسة اعتمدت على بيانات شهرية من (1985 - 2008) أجريت على الاقتصاد النيجيري عدم وجود أي آثار لتقلبات أسعار النفط على نمو الاقتصاد النيجيري (ADENIYI, 2009). واتفقت دراسة "Aparna" على الاقتصاد الهندي مع دراستي، "Hajko" و "ADENIYI" بأنه لا يوجد أثر لتقلبات سعر النفط على نمو الاقتصاد الهندي (Aparna, 2014).

وصف النموذج القياسي

يكمن وصف النموذج القياسي في العلاقة بين الناتج القومي الإجمالي بالاقتصاد الليبي كمتغير تابع، ومتغير أسعار النفط العالمية كمتغير مستقل (طارق الهاشمي والزهرة الفرحاني،

(2015)، ويمكن وضع العلاقة كما في الدالة التالية:

$$GDP = F(OILP) \quad (1)$$

$$\sum GDP = \beta_0 + \beta_1 \sum OILP + \mu_t \quad (2)$$

حيث إن: "GDP" تشير إلى الدخل المحلي الإجمالي بالاقتصاد الليبي، وتشير "OILP" إلى أسعار النفط العالمية، و" β_0, β_1 " ثوابت المعادلة، و" μ_t " المتغير العشوائي.

تقدير النموذج القياسي

تجنباً للحصول على نتائج تقدير مظللة، فإن ذلك يتطلب معرفة ما إذا كانت السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة مستقرة أم لا؟ وذلك من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة. وبإجراء اختبارين من اختبارات جذر الوحدة وهما: اختبار ديكي فلر المعدل (ADF) واختبار فيليبس وبيرون (PP) تم التوصل إلى النتائج المبينة بالجدولين (1) و(2).

جدول (1) نتائج اختبار ديكي فلر المعدل (ADF)

Variables	Level		1 st difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
GDP	- 0.6811.7 ^{40.8383}	- 4.0981.0 ^{30.0131}	- 4.0353.4 ^{80.0036}	- 3.9571.9 ^{20.0202}
OILP	- 1.5853.7 ^{70.4806}	- 1.8973.8 ^{20.6373}	- 4.5502.5 ^{20.0008}	- 4.3934.4 ^{20.0063}

أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة المبينة بالجدول (1) والمتحصل عليها باستخدام منهجية ديكي فلر المعدل (ADF) أن السلاسل الزمنية للمتغيرين كانت غير ساكنة عند مستوياتها، لكن المتغيرين أصبحا ساكنين عند أخذ الفروق الأولى لهما عند مستوى معنوية 5 %.

وللتأكد من صحة النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق اختبار ديكي فلر (ADF)، تم إجراء اختبار فيليبس وبيرون (PP) الملخصة نتائجه في الجدول (2) والتي أكدت النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار ديكي فلر (ADF). وبالتالي يمكن الجزم بأن السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيري الدراسة لم تكن مستقرة في المستوى واستقرت عند

أخذ الفروق الأولى لها .

جدول (2) نتائج اختبار فيليبس - بيرون (PP)

Variables	Level		1 st difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
GDP	- 2.8676.1 ^{50.0582}	- 4.1812.7 ^{20.0106}	- 9.4353.2 ^{30.0000}	- 9.3179.9 ^{50.0000}
OILP	- 1.6341.1 ^{20.4562}	- 1.9984.7 ^{40.5842}	- 4.5534.0 ^{80.0008}	- 4.3300.2 ^{00.0074}

اختبار التكامل المشترك «Co - integration Test»

تأسيساً على نتائج اختبائي ديكي فلر المعدل (ADF) وفيليبس وبيرون (PP) التي أشارت إلى عدم استقرار بيانات متغيري نموذج الدراسة عند صيغة المستوى (IO)، وتكاملهما عند المستوى الأول للفروق (I1) . وطالما أن متغيري النموذج متكاملان من نفس الرتبة، فإنه بالإمكان التحقق من وجود علاقة بين السلسلتين الزمنية المثلثة للمتغيرين قيد الدراسة في الأجل الطويل من عدمه، من خلال اختبار جوهانسن للتكامل المشترك. وبإجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول (3) يوضح نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

Hypothesized No. of CE(s)	Eigen value	Trace Statistic	Critical Value at 5%	Prob
None *	0.506607	29.94726	15.49471	0.0002
At most 1	0.097815	3.808604	3.841466	0.0510

Trace test indicates 7 co - integrating eqn(s) at the 0.05 level

*denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon - Haug - Michelis(1999) p - values

Hypothesized No. of CE(s)	Eigen value	Max - Eigen Statistic	Critical Value at 5%	Prob
None *	0.506607	26.13866	14.26460	0.0004
At most 1	0.097815	3.808604	3.841466	0.0510

Max - eigenvalue test indicates 7 co - integrating eqn(s) at the 0.05 level

*denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon - Haug - Michelis(1999) p - values

بفحص نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، يتضح بأن القيمة المحتسبة لإحصائية اختبار الأثر (Trace Statistic) أكبر من القيمة الجدولية (Critical - Value) عند مستوى معنوية 5٪، وكذلك الحال بالنسبة للقيمة المحتسبة لإحصائية اختبار القيمة الذاتية العظمى (Max - Eigen) التي جاءت هي الأخرى أكبر من القيمة الجدولية (Critical - Value) عند مستوى معنوية 5٪، مما يثبت وجود علاقة توازنية في الأمد الطويل بين المتغيرين محل الدراسة. وبتقدير هذه العلاقة تم التوصل إلى النتائج المبينة بالمعادلة التالية:

$$= GDP \sum \quad OILP \sum 442.2995 \quad (3)$$

كشفت المعادلة رقم (3) عن وجود علاقة طردية التأثير تربط، الناتج المحلي الإجمالي بأسعار النفط العالمية، مما يعني أن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بدولار واحد، سيقود إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 442.3 دولارا على المدى الطويل.

اختبار السببية لجرانجر (Granger Causality Test)

للكشف عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين قيد البحث ومن ثم معرفة أيهما يؤثر في الآخر، سيتم تطبيق منهجية « Granger Causality ». ويعرض الجدول (4) نتائج العلاقة السببية بين متغير أسعار النفط العالمية ومتغير الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (4) يوضح نتائج اختبار العلاقة السببية لمتغيرات الدراسة

Null Hypothesis:	Obs.	F - Statistic	Prob.
OLIP does not Granger Cause GDP	38	9.73713	0.0001
GDP does not Granger Cause OILP		2.00444	0.1338

أفادت نتائج اختبار (Granger Causality) الموضحة في الجدول (4) عن وجود علاقة أحادية الاتجاه، تتجه من أسعار النفط العالمية (Oilp) إلى الناتج المحلي الإجمالي (Gdp)، أي أن متغير أسعار النفط العالمية يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن التغيرات في أسعار النفط العالمية تساعد في تفسير التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي. بينما التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لا تساعد في تفسير التغيرات التي تحصل في أسعار النفط العالمية.

تقدير نموذج الدراسة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

بناء على النتائج السابقة التي أسفرت عن وجود علاقة توازنية بين المتغيرين قيد الدراسة في الأجل الطويل، علاوة على وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين الناتج

المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وأسعار النفط العالمية كمتغير مستقل. عليه سيتم تقدير العلاقة في المدى القصير بين المتغيرين باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. وبإجراء هذا الاختبار تم التوصل إلى النتائج الموضحة في المعادلة رقم (4) على النحو التالي:

$$D\sum GDP = -0.472827_{0.0370}\sum GDP_{-1} - 442.299451621 \sum OILP_{-1} - 19211.5580602 - 0.003454_{0.9881} D\sum GDP_{-1} + 0.432857_{0.0523} D\sum GDP_{-2} + 0.573381_{0.0020} D\sum GDP_{-3} + 133.7023_{0.4078} D\sum OILP_{-1} + 222.7698_{0.1809} D\sum OILP_{-2} - 809.0238_{0.0001} D\sum OILP_{-3} + 750.9802_{0.6572}$$

$$R^2 = 0.718650; F\text{-statistic} = 10.58208_{0.000002}; D\text{-}W = 2.246175$$

على ضوء نتائج تقدير المعادلة رقم (4) يتبين أن حد تصحيح الخطأ (ECT) ذو إشارة سالبة وقيمة معنوية عند 5 %، مما يؤكد على العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط العالمية، وأن النموذج قادر على تصحيح الخطأ الناجم عن الزمن، حيث بلغ معدل التصحيح لهذا النموذج 47.2 % بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي يستغرق ما يقرب 2.1 من السنوات باتجاه قيمته التوازنية بعد حدوث أي صدمة في أسعار النفط العالمية.

كما أظهرت نتائج التقدير أن الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية (GDP) يرتبط مع الناتج المحلي الإجمالي للأعوام الثلاثة السابقة (GDP_{-3}) بعلاقة طردية التأثير وذات أهمية من الناحية الإحصائية عند مستوى 1 %، وهذا يعني أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي التي حصلت خلال الأعوام الثلاثة السابقة بمقدار دولار واحد أمريكي، ستفضي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي قدرها 0.573 دولار أمريكي، كذلك أسفرت النتائج أيضاً عن وجود علاقة عكسية التأثير بين الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي (GDP) وأسعار النفط العالمية للأعوام الثلاثة الماضية ($OILP_{-3}$) عند مستوى معنوي 1 %. فالارتفاع الذي حصل في أسعار النفط العالمية في الأعوام الثلاثة السابقة ($OILP_{-3}$) بدولار أمريكي واحد، سيترتب عنه تناقص في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للعام الحالي بمقدار 809.02 دولار أمريكي.

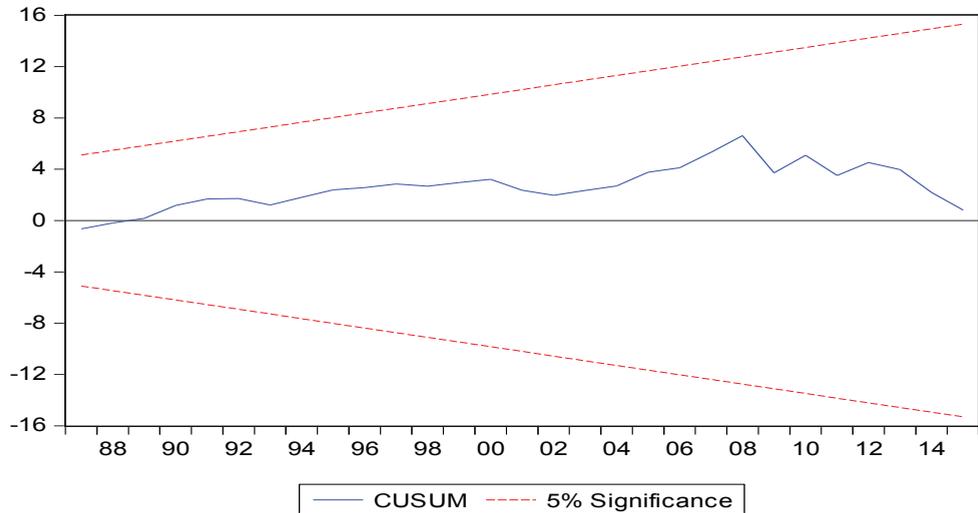
لكن لا يمكن التعويل على نتائج التقديرات في تفسير النموذج السابق، إلا بعد التأكد من خلو هذا الأخير وبيانات الدراسة من مشاكل القياس المتمثلة في مشكلة الارتباط الذاتي، ومشكلة التوزيع الطبيعي، بالإضافة إلى مشكلة حد الخطأ والاستقرارية. وهذا لن يتأتى إلا من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية، وبإجراء الاختبارات التشخيصية. تبين خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك من خلال قيمة إحصائية دايربون ووتسون (D - W) التي كانت تساوي "2.24"، كما بينت نتائج اختبار (Breusch - Godfrey Serial Correlation LM)

أيضًا عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ما بين البواقي، حيث كانت قيمة $F = 0.564917$ بمستوى دلالة محسوب "P - Value = 0.6430"، كذلك أثبتت نتائج اختبار (Jarque - Bera) أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي، أي أن النموذج لا يعاني من هذه المشكلة أيضًا، حيث بلغت قيمة الاختبار "J = 1.364781" بمستوى دلالة محسوب "P - Value = 0.505407". كما أوضح اختبار "Heteroskedasticity Test: Breusch - Pagan - Godfrey" خلو النموذج المقدر من مشكلة تباين حد الخطأ ما بين البواقي، حيث كانت قيمة "Obs.R² = 14.0485" بمستوى معنوية "P - Value = 0.0806". كما هو موضح بالجدول رقم (5).

جدول رقم (5) يوضح تشخيص بواقي نموذج تصحيح الخطأ

Residual Diagnostic Tests	Obs.R ²	Chi - Square	Result
Breusch - Godfrey Serial Correlation LM	0.564917	0.6430	No
Heteroskedasticity Test: Breusch - Pagan - Godfrey	14.0485	0.0806	No
Normality test	Jarque - Bera	0.505407	No
	1.364781		

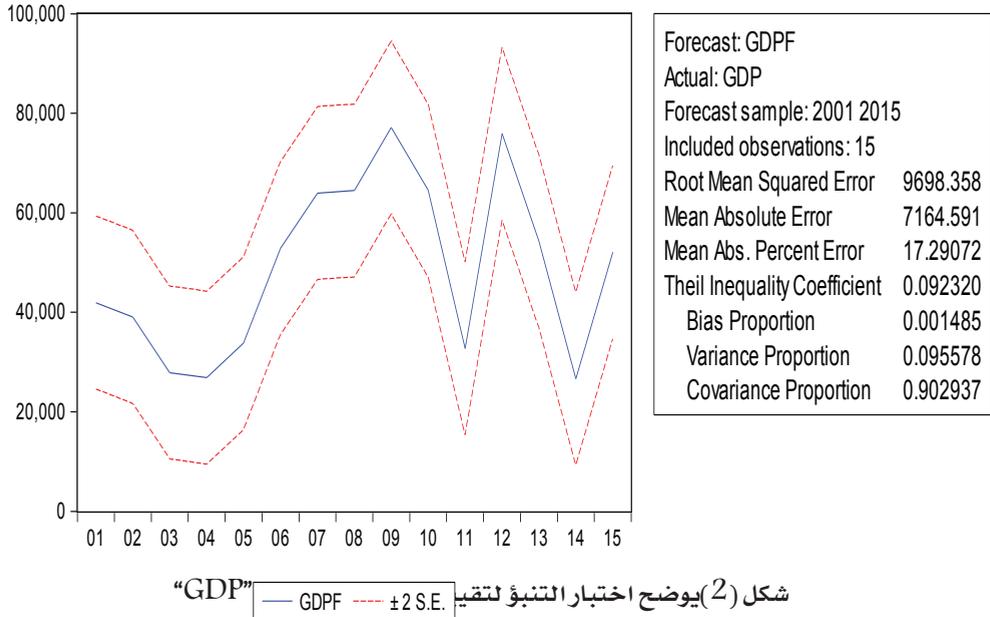
كما أشارت نتائج اختبار الاستقرارية "Stability Test" إلى أن المعاملات المقدرة مستقرة هيكلية عبر الزمن محل الدراسة. ويعرض الشكل رقم (1) نتائج هذا الاختبار



الشكل رقم (1) يوضح اختبار لاستقرار "Stability" للدالة

تقدير جودة التنبؤ لدالة الدراسة

الشكل (2) يوضح تقدير جزء من فترة الدراسة والمتمثلة من (2001 - 2015)، من أجل إجراء مقارنة في الخطوة التالية بين سلسلة متغير الناتج المحلي الإجمالي "GDP" والقيمة المتنبئ بها "GDPF".

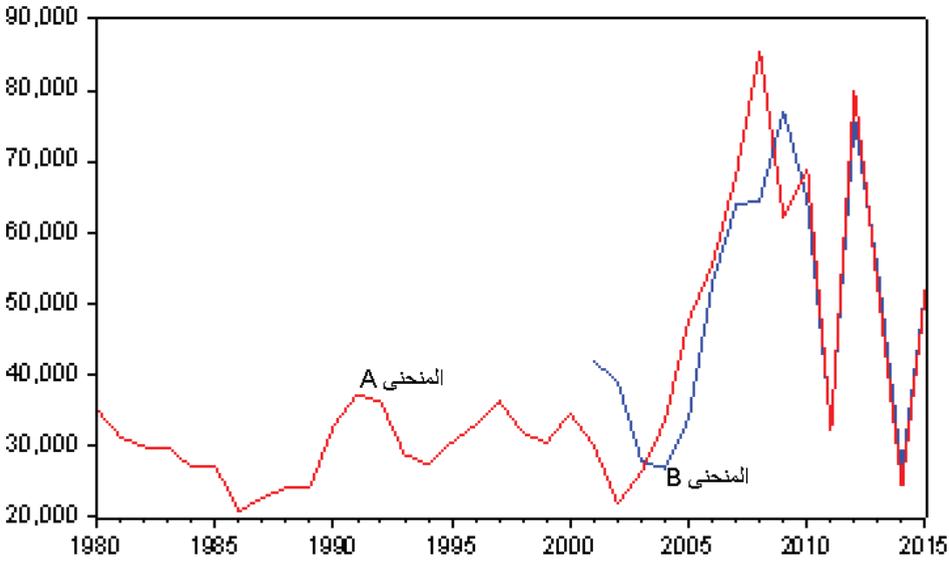


وقد اتضح من نتائج التحليل في الشكل السابق أن الفجوة بين سلسلة الناتج المحلي الإجمالي "GDP" وسلسلة الناتج المحلي الإجمالي "GDPF"، وهذا ما يوضحه جذر متوسط مربعات الخطأ (Root Mean Squared Error)، حيث بلغت قيمته 9698 وهذا يُعدُّ مؤشر كبير نسبياً، فكلما كان هذا الرقم صغيراً كان أفضل والعكس صحيح.

إلا أنه هناك مؤشرات أخرى يجب فحصها لغرض تكوين فكرة كاملة عن جودة التنبؤ، والمؤشر الثاني هو معامل عدم مساواة الطرف (Theil Inequality Coefficient) ويرمز له بالحرف (U) وكلما اقتربت قيمة (U) من الصفر يعني أن القوة التنبؤية للنموذج قوية، ويلاحظ أن قيمة (U) تساوي 0.09 ويُعدُّ هذا الرقم صغيراً جداً أي قريب من الصفر، مما يدل على أن القوة التنبؤية لنموذج الدراسة قوية.

والمؤشر الأخير للحكم على جودة التنبؤ الخاصة بهذا النموذج هو مؤشر نسبة التحيز (Bias proportion)، وهذا يعني متوسط الانحراف سلسلة الناتج القومي الإجمالي

“GDP” سلسلة الناتج المحلي الإجمالي “GDPF” وتبلغ نسبة التحيز هنا 0.001، وهذه النسبة تُعدُّ صغيرة جداً، الأمر الذي يشير إلى القدرة العالية لنموذج الدراسة على التنبؤ.

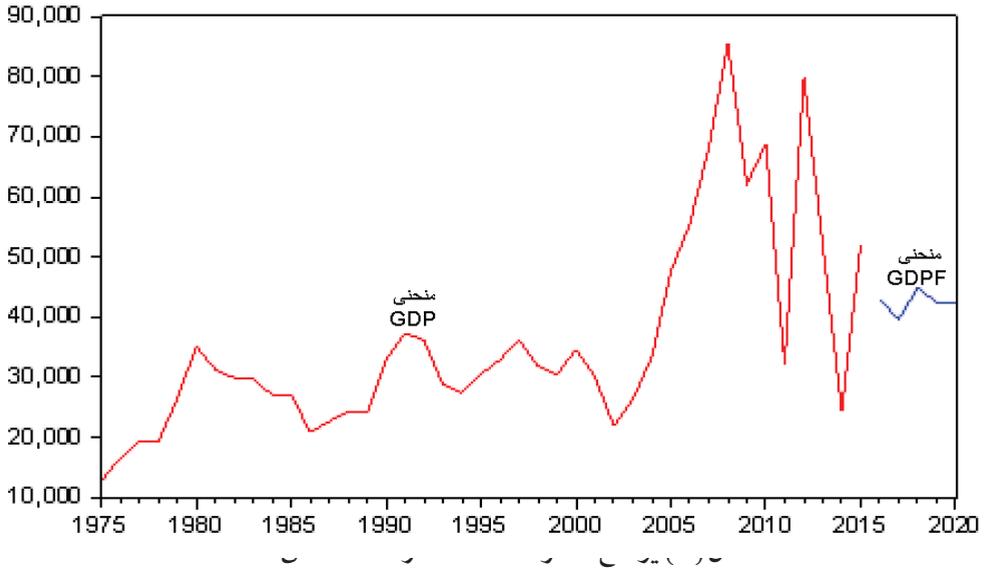


شكل (3) يوضح الشكل البياني لمنحى “GDP” الاصيلي ومنحى “GDPF” المتنبئ به

ويلاحظ أيضاً في الشكل (3) المنحى (A) يمثل منحى “GDP” الفعلي الواقعة بين الفترة (1980 - 2015)، أما المنحى (B). فيمثل منحى “GDPF” المتنبئ به الذي يمثل الفترة الواقعة بين (2001 - 2015). ويلاحظ أيضاً أن منحى “GDPF” المتنبئ به يتبع منحى “GDP” الفعلي، وهذا يدل على أن القوة التنبؤية لهذا النموذج جيدة وبالتالي هذا النموذج يمكن أن يعول عليه صانعي السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.

التنبؤ لنموذج الدراسة من 2016 إلى 2020

من الشكل (4) يلاحظ أن اتجاه التوقع المستقبلي لسلسلة المتغير “GDP” الذي يمثل المتغير التابع لدالة الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي “GDP” في حال ثبات الظروف الحالية سيتذبذب خلال السنوات 2016 و2017 و2018 نحو الانخفاض والارتفاع، إلا أنه في العامين 2019 و2020 سيتصف الناتج القومي الاجمالي “GDP” نحو نوع من الاستقرار أو الثبات بمستوى متوسط الانحرافات التي متوقع حدوثها للفترة (2016 - 2018).



النتائج

- 1 - أفصحت نتائج اختباري (ADF) و (PP) أن السلسلة الزمنية للمتغيرين محل الدراسة مستقرة عند فروقها الأولى.
 - 2 - أسفرت نتائج التقدير في المدى الطويل عن وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط العالمية.
 - 3 - بينت اختبارات السببية عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من أسعار النفط العالمية نحو الناتج المحلي الإجمالي.
 - 4 - أفادت نتائج التحليل قصير الأمد أن الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي يرتبط بعلاقة طردية التأثير مع الناتج المحلي الإجمالي للأعوام الثلاثة الماضية.
 - 5 - أشارت نتائج التقدير في المدى القصير إلى وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط العالمية والناتج المحلي الإجمالي.
 - 6 - أن دالة الدراسة تتميز بجودة عالية للتنبؤ لمسار الناتج المحلي الإجمالي بالاقتصاد الليبي.
- 7 - 20162
- (2018) ستكون فترة تذبذب للاقتصاد الليبي، ومن المتوقع أن يستقر في مستوى متوسط في سنتي (2019 و 2020).

- 1 - العمل على الحصول على القيمة المضافة الناجمة عن إقامة صناعة ضخمة لتصنيع المنتجات النفطية، وذلك بالتعاون مع دول الجوار للاستفادة من الأيدي العاملة المهرة والعقول المهتمة بهذا المجال، الأمر الذي يتيح لليبيا الاستفادة المثلى من صناعة النفط هذا من جانب وتقوية اقتصادها من جانب آخر.
- 2 - العمل على إدخال ثقافة التنوع الاقتصادي للحكومة الليبية والمواطن الليبي، عن طريق دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة، وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل الحقيقية للاقتصاد الليبي.
- 3 - على الحكومة القيام بمسؤولياتها من أجل إدخال برامج توعية خاصة بدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة، والتي تتمثل في إقامة برامج توضح المواصفات العالمية للمنتج وآلية التصدير والإيرادات المتوقعة الحصول عليها من هذه المشروعات من أجل زيادة القدرة التنافسية للمنتج المحلي.
- 4 - على متخذي القرار وصانعي السياسات عدم التعامل مع تقلبات أسعار النفط على أنه أمر عادي ومؤقت، وخاصة أن من يتحكم في سعر النفط ليست الدول النفطية. عليه أن انعكاسات تقلبات أسعار النفط العالمية له عواقب وخيمة على الدول التي لا تعتمد في تسيير اقتصادها إلا على مردود مورد النفط الخام، والتجربة التي يمر بها الاقتصاد الليبي خلال السنوات الأخيرة خير دليل وبرهان.

المراجع

أولا - المراجع العربية

- 1 - السعيد رويج، (2013)، «التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970 - 2009»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، أطروحة ماجستير، ورقلة، الجزائر، ص 1 - 68.
- 2 - أوابك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، (2016)، «قاعدة بيانات بنك المعلومات في الأوابك» [تاريخ الدخول: 16.02.2016]. <http://www.oapec.org/ar/>. Home/DataBank
- 3 - بوشول السعيد ومحمد مصباحي، (2015)، «انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية»، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد (6)، ص 107 - 123.
- 4 - خويلدات محمد مجاهد ووزان بشير، (2013)، «أثر تقلبات أسعار التفتط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر والامارات العربية المتحدة»، كلية العلوم الاقتصادية

- والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 1 - 75.
- 5 - رقية بوبكري ونوراليقين عرباوي، (2013)، «مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 1 - 72.
- 6 - ضياء مجيد الموسوي، (1990)، «الازمة الاقتصادية العالمية 1986 - 1989»، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
- 7 - قويدري قوشيح بوجمعة، (2009)، «انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر» جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف، اطروحة ماجستير، الشلف، الجزائر.
- 8 - لويسجيوستي، (2007)، «المحافظة على تماسك منظمة أوبك - مضامين بين الدول الاعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الامكانيات والقيود»، مركز الامارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، الطبعة (1).
- 9 - نعيمة حمادي، (2009)، «تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 - 2008»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة احسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، اطروحة ماجستير، ص 1 - 238.
- 10 - ابراهيم شحاته، (1989)، «أسعار النفط ومديونية العالم الثالث هل من علاقة»، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (54)، المجلد (5).
- 11 - حاج بن زيدان، (2011)، «أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية: 2000 - 2010»، مجلة الاستراتيجية والتنمية، ولاية مستغانم، الجزائر، العدد (1)، ص 1 - 32.
- 12 - ضياء مجيد الموسوي، (200)، «ثورة أسعار النفط 2004»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 13 - طارق الهاشمي والزهرة فرحاني، (2015)، «تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1990 - 2013»، المؤتمر الاول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، الورشة الاساسية الثانية، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 1 - 14.
- 14 - صندوق النقد العربي، (2004)، «التطورات في مجال النفط والطاقة، الفصل الخامس، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 1 - 19.

ثانياً - المراجع الأجنبية

- 1- A. Aparna, (2014), "Impact of Oil Prices on the Indian Economy", NMIMS Management Review, Vol.(XXIII), pp. 141 - 147.
- 2 - Aarj'n Gonz'lez, SherzodNabiyev, (2009), "Oil price _uctuations and its effect on GDP growth A case study of USA and Sweden", كِنك ك_P ING INT E RNA T IONA L B U S I N E S S C H O L , كِنك ك_PING UNIVERSITY, Pp. 1 - 35.
- 3 - AdiaqKiani, (2009), "Impact of high oil process on Pakistan's economic growth", International

- Journal of Business and Social Science, Centre for Promoting Ideas, USA, Vol. (2), No. (17), pp. 209 - 2016.
- 4 – Agbede Moses Oyeyemi, (2013). "The Growth Implications of Oil Price Shock in Nigeria", Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences (JETEMS), Vol.(4), No.(3), pp.343 - 349.
 - 5 – Ali Baghirov, (2014). "Direct and indirect effects of oil price shocks on economic growth: case of Lithuania", ISM UNIVERSITY OF MANAGEMENT AND ECONOMICS, MASTER thesis, pp. 1 - 89.
 - 6 – AmairaBouzid, 2012). « The Relationship of Oil Prices and Economic Growth in Tunisia: A Vector Error Correction Model Analysis», The Romanian Economic Journal, vol.(XV), No.(43), pp. 3 - 22.
 - 7 – Angel Estrada and Pablo Hernández de Cos, 2009). «OIL PRICES AND THEIR EFFECT ON POTENTIAL OUTPUT», BANCO DE ESPAÑA, Documentos Ocasional, No.(0902), pp. 11 - 27.
 - 8 – Erhan Aslanoglu & Pınar Deniz, (2013). "OIL PRICES ONCE AGAIN: THE LINK TOWARDS MIDDLE EAST ECONOMIES", Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol. (15), No. (2), pp. 22 - 41.
 - 9 – Hanna Boheman and Josephine Maxén, (2015). "Oil Price Shocks Effect on Economic Growth – OPEC versus non – OPEC Economies", School of Economics and Management, Lund University, pp. 1 - 41.
 - 10 – Mahmud Suleiman, (2013). "Oil Demand, Oil Prices, Economic Growth and the Resource Curse: An Empirical Analysis", Surrey Energy Economics Centre (SEEC), School of Economics, University of Surrey, P.HD thesis, pp.1 - 218.
 - 11 – Mikhail Golovnin, & Vladimir Zubkov, (2015). "Oil price dynamics impact on Russian economy", Management international conference, Portoroz, Slovenia, 28 - 30 May 2015. Pp. 199 - 212.
 - 12 – Naoyuki Toshino, Farhad Taghizadeh - Hesary, (2014). "Economic impacts of oil price fluctuations in developed and emerging economies", Technical Journal of Engineering and Applied Sciences, pp. 1 - 17.
 - 13 – Naoyuki Toshino, Farhad Taghizadeh - Hesary, (2015). "Macroeconomic Effects of Oil Price Fluctuations on Emerging and Developed Economies in a Model Incorporating Monetary Variables", ADBI Working Paper Series, Asian Development Bank Institute, Japan, pp. 3 - 24.
 - 14 – Nora Yusma Bt. Mohamed Yusoff and Nurul Wahilah Bt. Abdul Latif, (2013). "Measuring the effect of world oil price change on economic growth and energy demand in Malaysia: An AEDL Bound testing approach", International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 94), No.(1), pp. 29 - 36.
 - 15 – OLUWATOSIN A. ADENIYI, (2009). "Oil price shocks and economic growth in Nigeria: Are thresholds important?", Department of Economics & Business Studies, Redeemers University, pp. 1 - 29.
 - 16 – Rebeca Jiménez - Rodríguez and Marcelo Sánchez, (2004). «OIL PRICE SHOCKS AND REAL GDP GROWTH EMPIRICAL EVIDENCE FOR SOME OECD COUNTRIES», WORKING PAPER SERIES, European central Bank, Frankfurt am Main, Germany, No.(362), pp. 1 - 66.
 - 17 – SHALIZA AZREEN BT MOHD ZULKIFLI, 2010). "WORLD OIL PRICES AND ECONOMIC GROWTH: CASE OF MALAYSIA", Prosiding Persidangan Kebangsaan Ekonomi Malaysia Ke, PROSIDING PERKEM, Vol. (JILID), No.(2), Pp. 430 - 444.
 - 18 – Tilak Abeyasinghe, (2001). "Estimation of direct and indirect impact of oil price on growth", Economics Letters, vol.(73), pp. 147 - 153.
 - 19 – Weiqi Tang; Libo Wu; & Zhong Xiang Zhang, 2010). "Oil price shocks and their short - and long - term effects on the Chinese economy", Energy Economics, ScienceDirect, pp. 1 - 12.
 - 20 – Zeinab Kazemi & Amirreza Kazemikhasragh, (2011). "The impact of oil price fluctuations on

- macro - economic variables of demanding and supplying countries", International Monthly Refereed Journal of Research In Management & Technology, Abhinay, Vol.(2), Pp. 124 - 135.
- 21 - Zied Ftiti; Khaled Guesmi; & Frédéric Teulon, (2014). "Oil Shocks and Economic Growth in OPEC countries", Working Paper Series, IPAG Business School, France, pp. 3 - 18.
- 22 - Brown, Stephen P.A., and Mine K. Yücel (1999). "Oil Prices and U.S. Aggregate Economic Activity: A Question of Neutrality", Economic and Financial Review, Federal Reserve Bank of Dallas, (Second Quarter), pp. 16 - 23.
- 23 - Burbidge, John, and Alan Harrison (1984). "Testing for the Effects of Oil - Price Rises Using Vector Autoregressions", International Economic Review, 25, pp. 459 - 484.
- 24 - Hamilton, James D. (1983). "Oil and the Macroeconomy Since World War II", Journal of Political Economy, 91, pp. 228 - 248.
- 25 - Hooker, Mark A. (1996). "What Happened to the Oil Price - Macroeconomy Relationship?", Journal of Monetary Economics, 38, pp. 195 - 213.
- 26 - Marco Lorusso; & Luca Pieroni; (2015). "Causes and consequences of oil price shocks on the UK economy", Centre of energy economics research and policy, Heriot Watt University, Ceerp working paper No.(2), pp. 1 - 32.
- 27 - Maurice Durousset, (1999). "Le marché du pétrole", Edition Ellips 1999, Pp 32 - 56.
- 28 - Mehmet Balcilar; René van Eyden; Josine Uwilingiye; and Rangan Gupta, (2014). "The Impact of Oil Price on South African GDP Growth: A Bayesian Markov Switching - VAR Analysis", Department of Economics Working Paper Series, University of Pretoria, pp. 2 - 28.
- 29 - Mohammadreza Monjazeb; Ali Souril & Zahra Shahabi, (2013). "The effect of oil price shocks on economic growth (Case Study; Selected Oil Exporting Countries)", Technical Journal of Engineering and Applied Sciences, vol.(3), No.(17), pp. 2118 - 2122.
- 30 - Nathan S. Balke, Stephen P.A. Brown, and Mine K. Yücel, (2010). "Oil Price Shocks and U.S. Economic Activity", Resources for the future, Washington, USA, pp. 4 - 40.
- 31 - PAUL NJANGIRU NDUNGU, (2013). "THE RELATIONSHIP BETWEEN OIL PRICE VOLATILITY AND ECONOMIC GROWTH IN KENYA", Department of Finance and Accounting, University of Nairobi, Department of Finance and Accounting, MASTERS OF BUSINESS, pp. 1 - 58.
- 32 - Rasche, R. H., and J. A. Tatom (1977). "Energy Resources and Potential GNP," Federal Reserve Bank of St. Louis Review, 59 (June), pp. 10 - 24
- 33 - Sidra Nazir and Abdul Qayyum, (2014). "Impact of Oil Price and Shocks on Economic Growth of Pakistan: Multivariate Analysis", Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Pakistan Institute of Development Economics (PIDE), Islamabad, Pakistan, pp. 1 - 23.
- 34 - Soojin Jo, (2012). "The Effects of Oil Price Uncertainty on the Macroeconomy", Bank of Canada Working Paper, No.(40), pp. 6 - 45.
- 35 - Tiru K. Jayaraman I, Evan Lau, (2011). "Oil Price and Economic Growth in Small Pacific Island Countries", Modern Economy, Scientific research, Vol.(2), pp. 152 - 161.
- 36 - VALERIA RESTREPO, (2011). "THE IMPACT OF OIL PRICE SURGES ON ECONOMIC GROWTH", College of Business Administration, University of Central Florida Orlando, Florida, USA, pp. 8 - 29.
- 37 - Vladimír Hajko, (2012). "Does the oil price matter? Case of Czech Republic", Faculty of Economics and Administration, Masaryk University, pp. 1 - 29.